اي الخمس وحالة المعدن من حيث المخرج والوافد في الاخراج فوراوفي
اكاز النصاب تكميل علم اي عاما ان مادون النصاب لا يكمل
المواساه بل في خمسة لاهل الخمس وبقيته لمن وجده ابن قاسم
فلعطفه اي فوقه الواجد سنة ثم لذا ان يتملكه اذ لم يظهر مالكه اهـ ح الخارج
وان لم يرد عمر بل وان نفاه زياد لانه ملك في الملك اي في ضمن باحياء الارض

فصل في زكاة الفطر

لان وجوبها بدخول الفطر الاولى ان يقال لان الفطر احد سببي جزئي
سببها المركب من شيئين ادراك جزء من رمضان وجزء من شوال والثاني
اي وبانتاج احدهما وكيع بن الجراح هو احد شيوخ الامام الشافعي
رضي الله عنهم الذي عناه بقوله

شكوت الى وكيع سوء حفظي فارشدني الى ترك المعاصي
واخبر في بان العلم نور ونور الله لا يهدى لعاصي

ووجوبها مجمع عليه ولا نظن لحكاية ابن اللبان حيث كاد ينعدم وجوبها
ومع ذلك لو وجدها انسان فلا يلزمه لانها وان كانت تجب عليها لكنها
تخ فلا يكون واجدها لغيرها تبلانة شرايط بل باربعة منها ثلاثة
في المودي وهو احد اركانها الاربعة والثاني الثلثة والثالث المودي
عنه والرابع المال المودي والوجه ان الاسلام معتبر في المودي عنه
فقوله فلا فطرة على كافر اي عن نفسه كما ياتي والشرط الرابع متعلق
برزمن الوجوب قد ومن تلزم الكافر اذا كان ليس بسيد فاسق
اسقطه كان اولى ثم قوله ولو غربت الخ هو قوله الاسلام يعني هذه قوله
قبل ثم ظهر انه لا يعني عند بل هو اهم لتضمنه للغريب وكذا العبد المرتد
فلو اسقطه اولى بقاء الغريب بان يتوقف فلو كان اولى فتامل
وبغروب اي وبادراكه غروب والى بانبا بناء على توهم ذكرها فيما قبله
اي ولو كان الغروب تقديريا ليشمل ايام الدجال اهـ تبلاثة
شرايط بل باربعة منها ثلاثة في المودي وهو احد اركانها الاربعة والثاني في

الثانية والثالث المودي عنه والرابع المال المودي والوجه ان الاسلام معتبر
في المودي عنه فقوله فلا فطرة على كافر اي عن نفسه كما ياتي والشرط الرابع
متعلق برزمن الوجوب قد كل الشمس قضيته انه لو ولد بعد غروب
جزء منها لا تجب به الوجوب وان ادرك جزءا من شوال لعدم ادراكه
كل الغروب وليس كذلك بل يجب في هذه لادراكه اجزاء من كذا فرده بعضهم
وبحثه قول ابن قاسم على المتن وقوله بغروب الشمس احترازا عما يجده
بعده او معه من ولد ونكاح واسلام وملك رقيق وغنى فانه لا يوجبها
لعدم وجود ذلك وقت الغروب ولو شك في احد وذا قبل الغروب
او بعده فلا وجوب كما هو ظاهر للشك ويوخذ من كلام ابن لو خرج بعض
الجنين قبل الغروب وباقيه بعده لم تجب لانه حينئذ كما لو انفصل كله
ويلحق به كل ما حدث بنكاح او اسلام او ملك رق فلا يوجبها ولو ادعى
بعد وقت الوجوب انه اعتقه قبله عتق ولزمه فطرته اي لانه
يدعي نقلها والاصل بقاوها ولو وقع بيع العبد مع الغروب فلا زكاة
عنه على احد ولو وقع احدان في زمن خيارهما فعلى من تم الملك له او
لاحدهما فعليه وان لم يتم الملك فيما اذا كان الخيار لاحدهما
اربع صور اي عليهما اي في الصورتين الاخيرتين اما في الاولى
فلا فطرة على احد واما في الثانية فهي على المشتري وان كان ظاهر كلام الش
وجوبها للصور الاربعة فتامل كمبيته ما لو كان تاجرا للعبد راي
عيشه دون مسافة القصر اما اذا كان فوق مسافة القصر فلا تلزمه
زكاة ح فلو اخرها بلا عذر عصى وقضى وجوبا فورا قال في المجموع
وظاهر كلام اذ زكاة المال الموخرة عند المتن تكون اداء او العرف
ان الفطرة موقتة بزمن محدود وكانها صلاة وقوله من تلزمه اخ
لو لم يجد من هنا في مستحق في العاقل وغيره وبتر طابض
اي لو عبر اللهم بالمونة لشمل ذلك سيل رحمه الله تعالى فيما لو سافر
من بلده ووجبت عليه الفطرة في البلد التي صار اليها ومن تلزمه

Copyright Banaras Hindu University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)